الأمم المتحدة S/2026/229

مجلس الأمن

Distr.: General
26 March 2026
Arabic
Original: English

# بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

## تقرير الأمين العام

## أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2798 (2025) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وبالقرار 2366 (2017) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يحيل إليه تقريراً عن تنفيذ الولاية كل 90 يوما. ويغطي التقرير الفترة من 27 كانون الأول/ديسمبر 2025 إلى 26 آذار/مارس 2026.

## ثانيا - التطورات الرئيسية

2 - استمر تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم طوال فترةٍ شهدت إجراء انتخابات الكونغرس والاستعداد لعقد الانتخابات الرئاسية. ففي 8 آذار/مارس، انتخب الكولومبيون أعضاء كونغرس جديد للفترة 2026-2030، وسيفتتح الكونغرس أولى جلساته في 20 تموز/يوليه. وكانت هذه هي الجولة الثالثة لانتخابات الكونغرس منذ توقيع اتفاق السلام النهائي. وعلاوة على ذلك، جرى للمرة الثانية التصويت بموجب اتفاق السلام النهائي لملء 16 مقعداً في مجلس النواب، هي مقاعد مخصصة للمنظمات والحركات التي تمثل الفلاحين والضحايا والنساء والجماعات الإثنية من المناطق الأشد تضرراً من النزاع، تُعرف باسم الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام. وسيشغل المرشحون المنتخبون هذه المقاعد لمدة أربع سنوات تنتهي في عام 2030، وبذلك ينتهي العمل بهذه الدوائر الانتخابية الانتقالية.

3 - وقد جرت انتخابات الكونغرس في أجواء سلمية إلى حد بعيد، لم تشهد أي اضطرابات كبيرة في النظام العام. وتم بشكل وقائي نقل مركزين فقط من مراكز الاقتراع البالغ عددها 746 13 بسبب شواغل أمنية. وأفادت الحكومة بأن 000 246 تقريباً من أفراد قوات الأمن العام نُشروا في مختلف أنحاء الإقليم الوطني لضمان الأمن المادي يوم انعقاد الانتخابات. وقد شاركت البعثة في اجتماعات مركز القيادة الموحدة على الصعيد الوطني التي ضمت وزارتي الداخلية والدفاع ومكتب أمينة المظالم وهيئة السجل المدني الوطني، فساهمت بذلك في مراقبتها للمستجدات من أجل ضمان سير الانتخابات بسلاسة في يوم الاقتراع.

140426 130426 26-03833 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويسّـرت البعثة أيضـا رصـد الأمن فيما يتعلق بمشـاركة المقاتلين السـابقين وأعضـاء حزب "كومونيس" (Comunes)، من خلال عقدها اجتماعات وطنية وإقليمية للآلية الثلاثية للحماية والأمن التي تجمع ممثلين عن قوات الأمن العام والمقاتلين السابقين والبعثة (انظر الفقرة 46). وكان معدلُ الإقبال على الانتخابات أعلى بقليل من نسبة الـــ 50 في المائة من أصل أكثر من 41 مليون ناخب وناخبة مؤهلين للتصويت، وهي زيادة طفيفة مقارنة بعام 2022. ووفقا للنتائج الأولية، كانت نسـبة تمثيل المرأة في الكونغرس 29 في المائة. وفي اليوم نفسـه، تسـنى للناخبين الاشـتراك في انتخابات تمهيدية من أجل تحديد المرشـح الرئاسـي لثلاثة تحالفات مختلفة. وسـيشـارك المرشـحون المختارون مرشـحين آخرين في خوض الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسـية المقرر إجراؤها في 31 أيار/مايو، ومن المقرر أن تُجرى جولة ثانية في 21 حزيران/يونيه إذا لزم الأمر.

4 - وكانت انتخابات الكونغرس هذه هي الانتخابات الأولى أيضـاً التي يشـارك فيها حزبُ "كومونيس" دون الضـمانات المنصـوص عليها في اتفاق السـلام النهائي التي تكفل له الحصـول على 10 مقاعد في الكونغرس. ولم يفز الحزب بأي مقاعد كما أنه لم ينل الحد الأدنى من الأصـوات المطلوب توافره للاحتفاظ بمركزه القانوني (انظر الفقرة 38). وقد أقرت قيادة حزب كومونيس بالنتائج وبخسـارة الحزب مقاعده في الكونغرس، مشـيرةً إلى الظروف الصـعبة التي أعاقت حملة الحزب الانتخابية بما في ذلك التهديدات التي تعرض لها في عدة أقاليم. وعلى الرغم من هذه الانتكاسـة، أكدت قيادة الحزب مجدداً التزامها القوي باتفاق السلام النهائي وبتنفيذه التام.

5 - وفي شـهر شـباط/فبراير، عرض مكتب أمينة المظالم أول تقاريره عن الرصـد، وكان المكتب قد قاد عملية وضـع ميثاق يهدف إلى ضـمان إجراء انتخابات الكونغرس والرئاسـة على حد سواء في أجواء سلمية. وهذا الميثاق الذي عُرف باسـم "الالتزام بعملية انتخابية حرة وسـلمية" أُعلن عنه رسـمياً في حزيران/يونيه 2025 عقب الاعتداء الذي أودى بحياة ميغيل أوريبي توربايي، الذي كان آنذاك عضـواً في مجلس الشـيوخ وأحد الساعين إلى الترشح للرئاسة. ويتضمن الالتزام تعهداتٍ بنبذ العنف والخطاب الذي يحض على الكراهية وبالامتناع عن نشر المعلومات المضللة واحترام المؤسسات والنظام القانوني. وقد نال الالتزام حتى الآن تأييد أكثر من 130 جهة، بما في ذلك 20 حزباً وحركة سياسية، و 8 من أصل 14 مرشحاً للرئاسة، ومؤسسات حكومية رفيعة المستوى، ومنافذ إعلام، ورابطات تابعة للقطاع الخاص، وبعثات دبلوماسية. وحظيت المبادرة منذ انطلاقها بدعم فعال من البعثة، ومفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان، ومن منظمة الدول الأمريكية عن طريق بعثتها لدعم عملية السلام، ومن المؤتمر الأسقفي للكنيسة الكاثوليكية. وأبرز مكتب أمينة المظالم في تقريره امتثال الموقّعين بشـكل عام للأحكام الرئيسـية المتعلقة بحماية الأرواح واحترام المؤسـسـات الديمقراطية، مشـيراً في الوقت نفسـه إلى اسـتمرار وجود تحديات شـملت اسـتخدام خطاب الوصـم ونشـر المعلومات المضللة.

6 - ورغم سير الأمور يوم انعقاد الانتخابات بهدوء في المجمل، فقد ظل الأمن يشكّل مصدر قلق بالغ خلال الفترة التي سـبقت الانتخابات، لا سـيما في المناطق الريفية حيث تتمتع الجماعات المسـلحة غير القانونية بنفوذ قوي ولا يزال حضـور مؤسسـات الدولة محدوداً. وقد وقعت حوادث خطيرة استهدفت عدة مرشـحين وأعضـاء حاليين في الكونغرس ومن بينها الهجوم على أحد أعضـاء مجلس الشـيوخ في مقاطعة أراوكا الذي أدى إلى مقتل أفراد من طاقم الحراسـة الخاص به، واختفاءُ أحد المرشـحين لانتخابات مجلس الشيوخ في مقاطعة سيزار، واحتجاز إحدى عضوات مجلس الشيوخ من نساء الشعوب الأصلية لعدة ساعات على يد جماعة مسلحة في مقاطعة كاوكا، إلى جانب حادث مماثل استهدف امرأة من نساء الشعوب الأصلية

مرشحة لشغل أحد مقاعد الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام في المقاطعة نفسها. وإضافة إلى ذلك، قُتل ثلاثة جنود خلال اعتداء وقع أثناء قيامهم بتأمين عملية إنشاء مركز اقتراع في مقاطعة كاكيتا. وفي هذا السياق، اضطلعت بأنشطة الرصد بعثةُ المراقبة الانتخابية، وهي آلية مستقلة وغير حزبية تابعة للمجتمع المدني. وتُعتبر تحليلاتها المنهجية للعمليات الانتخابية في البلد مصدراً أساسياً للمعلومات الموثوقة. وقبل حلول يوم انعقاد الانتخابات، أفادت بعثة المراقبة الانتخابية بأن 185 بلدية، من أصل أكثر من 100 1 بلدية على مستوى البلد، تواجه مخاطر فيما يتعلق بالأمن وحالات الغش المحتملة، بما في ذلك 94 بلدية صُنفت بوصفها معرضة لمخاطر شديدة، خاصة في ضوء أنشطة الجماعات المسلحة وضعف حضور الدولة. وقد مثل عدد البلديات المعرضة للمخاطر زيادةً بمقدار 92 في المائة مقارنة بعام 2022. وسلّطت بعثة المراقبة الانتخابية الضوء أيضا على ارتفاع مستوى المخاطر في البلديات التي أُعطيت الأولوية في إطار الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام. وكان الرأي عموماً أن وجود الجماعات المسلحة في الكثير من هذه المناطق يشكّل عائقاً أمام النشاط السياسي.

7 - واستمر النزاع في حصد الأرواح وقلقلة المجتمعات المحلية في مختلف مناطق البلد. فبعد وقف إطلاق النار الذي أعلنته عدة جماعات مسلحة غير قانونية من جانب واحد خلال موسم أعياد نهاية العام، استأنفت الجماعات المسلحة في أوائل كانون الثاني/يناير هجماتها على بعضها بعضاً وعلى قوات الأمن العام. واستمر استخدام الطائرات المسيّرة في الهجمات المسلحة في مقاطعاتٍ مثل أراوكا وكاوكا وشمال سانتاندر، وامتد إلى مناطق جديدة منها أنتيوكيا وبوليفار وماغدالينا. ووقعت خسائر في صفوف المدنيين وأفراد قوات الأمن العام. وفي مقاطعة غوافياري، بدأ العام بمقتل 26 شخصاً ينتمون إلى الجماعة المعروفة باسم "هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي" (Estado Mayor Central Fuerzas Armadas Revolucionarias de Colombia-Ejército del Pueblo (EMC FARC-EP)) في ملابسات لا تزال قيد التحقيق (انظر الفقرة 42). وفي منطقتي ماغدالينا ميديو وشمال شرق أنتيوكيا، وعلى نحو ما نبه إليه مكتب أمينة المظالم عن طريق نظامه للإنذارات المبكرة، تصاعدت حدةُ الاشتباكات بين جيش التحرير الوطني (Ejército de Liberación Nacional (ELN)) والجماعة المعروفة باسم "هيئة الأركان العامة للتكتلات والجبهات" (Estado Mayor de los Bloques y Frentes (EMBF)) من جهة والجماعة التي تطلق على نفسها اسم "جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا" (Ejército Gaitanista de Colombia (EGC))، والمعروفة أيضاً باسم "كلان ديل غولفو"، من جهة أخرى. وأدى توسع الجماعة الأخيرة أيضاً إلى اشتباكات مع الجماعة المعروفة باسم "جماعة الدفاع الذاتي الغازية في سييرا نيفادا" (Autodefensas Conquistadoras de la Sierra Nevada) في الجزء الشمالي الشرقي من البلد وفي المناطق الحدودية من منطقة كاتاتومبو، مما أضر بالمدنيين وشعب أرهواكو الأصلي خصوصا. وفي منطقة كاتاتومبو التابعة لمقاطعة شمال سانتاندر، تضرر السكان المدنيون بشدة جراء المواجهات المستمرة بين جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة للتكتلات والجبهات، وهي المواجهات التي أدت إلى نزوح 700 1 شخص واحتجاز ما يقرب من 400 2 وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

8 - واتخذت الحكومة إجراءات كان أولها التغيير الذي طرأ على القيادة العسكرية في نهاية العام بناءً على قرار من الرئيس، غوستافو بيترو، في إشارة إلى تحول في استراتيجيتها الأمنية. وحدّدت الحكومة ثلاث مسائل رئيسية لتكون محور تركيز معزَّز لجهودها، وهذه المسائل هي: مكافحة الاقتصادات

غير القانونية (وهي بشكل رئيسي الاتجار بالمخدرات، والتعدين غير القانوني، والتهريب)؛ وتعزيز الأمن والسيطرة الإقليميين في المناطق الاستراتيجية والمناطق المتضررة من النزاع؛ وحفظ النظام العام. وفي شهر شباط/فبراير، أعلنت الحكومة عن استراتيجية من أجل التصدي لأنشطة الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية في المناطق الحدودية. وفي 4 شباط/فبراير، قتلت قوات الأمن العام سبعة من أعضاء جيش التحرير الوطني في غارة جوية على منطقة كاتاتومبو المتاخمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وظل التقدم المحرز في مختلف مسارات الحوار من أجل السلام مع الجماعات المسلحة متفاوتاً خلال هذه الفترة، وواكبت ذلك مساعٍ من جانب الحكومة لممارسة ضغوط عسكرية وغير عسكرية.

9 - وفيما يتعلق بعمليات الحوار مع الجماعات المسلحة غير القانونية، لم تلُح أيّ بوادر تشير إلى إمكانية استئناف محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني في المستقبل القريب. وكانت الاستعدادات جاريةً لعقد جولة ثامنة من المفاوضات مع هيئة الأركان العامة للتكتلات والجبهات. وزادت الحكومة من الضغط من أجل إحراز تقدم سريع يمكن التحقّق منه في مجال القضاء على زراعة الكوكا واستبدالها بمحاصيل أخرى، وذلك بالتعاون مع بعض الجماعات المشاركة في المحادثات. وانعقدت الجولة السابعة من المحادثات بين الحكومة والتنسيقية الوطنية للجيش الوطني البوليفاري (Coordinadora Nacional Ejército Bolivariano (CNEB)) في الفترة من 11 إلى 13 آذار/مارس، وركزت على الخطوات التي يتعين اتخاذها لإنشاء مناطق تجميع مؤقتة يتم جلب المقاتلين إليها تدريجيا. واتفقت الأطراف أيضاً على أن يكون 31 آذار/مارس موعداً نهائياً للتحقق من الامتثال لهدف حُدّد سابقاً هو القضاء الطوعي على 30 000 هكتار مزروعة بمحاصيل الكوكا في مقاطعتي نارينيو وبوتومايو. وفيما يتعلق بالحوارات الاجتماعية - القانونية مع الجماعات المصنفة رسمياً باعتبارها هياكل للجريمة المنظمة، أفادت التقارير بأن التقدم المحرز ظل محدوداً على الرغم من استمرار الاتصالات بين الحكومة والهياكل المعنية في كيبدو بمقاطعة تشوكو وميديّين بمقاطعة أنتيوكيا.

10 - وواصلت البعثة، بالتعاون مع كيانات أخرى منها مكتب أمينة المظالم والكنيسة الكاثوليكية والسلطات المحلية، تقديم المساعدة للإفراج عن المحتجزين لدى الجماعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلق سراح 24 شخصاً (من بينهم 5 من أفراد قوات الأمن العام، وطفل، و 3 نساء، وأحد أقارب مقاتل سابق في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي) في مقاطعتين (9 كانوا محتجزين لدى جيش التحرير الوطني، و 2 لدى هيئة الأركان العامة للتكتلات والجبهات، و 13 لدى هيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي).

11 - وفي شهر شباط/فبراير، استضافت كولومبيا المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي شارك فيه أكثر من 50 وفداً من مختلف أنحاء العالم، إلى جانب منظمات الفلاحين والمجتمع المدني. وحضر الرئيس المؤتمر وكذلك فعل الممثلُ الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وفي الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر، أكدت الوفود أن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المستدامة والإدارة المسؤولة للأراضي أمور أساسية، لا لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر فحسب، بل ولمنع نشوب النزاعات أيضا.

12 - وفي شهر آذار/مارس، أقر ستة من كبار القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بمسؤوليتهم فيما يتعلق بلائحة اتهام أصدرها الجهازُ القضائي الخاص من أجل السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في إطار الكُلية رقم 07 المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع

المسلح. وتشير لائحة الاتهام إلى التجنيد القسري لأكثر من 000 18 طفل، فضلاً عن ارتكاب أعمال عنف جنسي وإنجابي، من بين تهم رئيسية أخرى. واعترف القادة السابقون بأن هذه الأفعال وقعت تحت قيادتهم وقبلوا المسؤولية عنها.

## ثالثا - تنفيذ اتفاق السلام النهائي

13 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة إحراز درجاتٍ متفاوتة من التقدم في تنفيذ اتفاق السلام النهائي واستمرارَ التحديات التي تواجهه. وقد تواصلت مسيرة الإصلاحات الريفية الشاملة، لا سيما في مجال تسليم الأراضي وتسوية أوضاعها القانونية رسميا. ولكن بالرغم من الاستثمارات الكبيرة، لم تأتِ الجهود الرامية إلى إحداث تحول في المجالات التي حدّدها الاتفاق كأولويات وإلى توسيع نطاق حضور الدولة بثمارها المأمولة بالسرعة الكافية. ومضت جهود إعادة الإدماج قدماً، ولا سيما مع قيام أكثر من 000 11 مقاتل سابق بتنفيذ خطط إعادة الاندماج الخاصة بكل منهم. وفي حين اتُخذت خطوات هامة فيما يتعلق بتخصيص الأراضي والمساكن، كان التقدم أضيق نطاقاً على صعيد التوسع في الدعم المقدم إلى المقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وفيما يتصل بالضمانات الأمنية، جرى تفعيل بعض آليات الحماية واستخدامها، مما أسفر عن إجلاء المقاتلين السابقين المعرّضين للخطر في التوقيت المناسب وعن تخصيص الموارد لتعزيز هيئات التنسيق مثل الآلية الثلاثية للحماية والأمن. بيد أن العنف المرتبط بالنزاع في عدة مناطق، بما في ذلك التهديدات الموجهة إلى المستفيدين من توزيع الأراضي والمقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية والسياسية وعمليات القتل التي تستهدفهم، ظل يشكّل مخاطر كبيرة، وهو ما أدى إلى عرقلة التنفيذ.

14 - ورغم أن لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقّق منه لم تنعقد على أعلى مستوياتها، فيما يُعزى جزئياً إلى مسائل إجرائية تتصل بالوفد الحكومي، فقد أحرزت اللجنة تقدماً على الصعيد العملي فيما يتصل بتعميم نهج مراع للمنظور الإثني في الخطط الوطنية للإصلاح الريفي.

15 - وفي شهر شباط/فبراير، اجتمع سبعة من القادة السابقين في أمانة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بالحكومة والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة لتبادل المعلومات بشأن استخدام الألغام الأرضية خلال النزاع، بغية المساهمة في إزالة الألغام في إطار اتفاق السلام النهائي. وكان هذا الاجتماع جزءا من عملية تتم في إطار الفريق العامل الثلاثي المعني بالألغام الذي يتألف من ممثلين عن الحكومة والمقاتلين السابقين والبعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، من أجل جمع المعلومات عن المناطق المتضررة من النزاع وإجراء مسح لها ومن ثمّ المساهمة في السياسة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

*الإصلاح الريفي الشامل*

16 - الإصلاح الريفي الشامل عامل حيوي في ترسيخ السلام والأمن الدائمين في كولومبيا. فالإصلاح من شأنه أن يعالج أحد الأسباب الهيكلية للنزاع، ألا وهو انعدام المساواة في إمكانية حيازة الأراضي، وأن يسهم في الوقت نفسه في سد الثغرات بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية. وسيساهم التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام النهائي في تعزيز وجود الدولة في الأقاليم التي طالما عانت من الإهمال، وفي إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية في المناطق الريفية، وكسر حلقة العنف في ريف كولومبيا من خلال

توفير بدائل للاقتصادات غير المشروعة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتخاذ الدولة إجراءات منسقة من أجل التعجيل بتوفير الخدمات والبنى التحتية، إلى جانب الأمن، في الأقاليم المتضررة من النزاع.

17 - وخلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، عرضت وزارة الزراعة والتنمية الريفية سياسةً وطنية جديدة للإصلاح الزراعي، حُدّدت فيها المسؤوليات الوزارية وأوضِحت الإجراءات العملية وعُرضت الاحتياجات التمويلية اللازمة للمضي قدماً بعملية إعادة توزيع الأراضي. ونظراً لطابعها الهيكلي والطويل الأمد، فقد اعتُمدت هذه السياسة بوصفها صكاً وطنياً مكرساً لتخطيط السياسات (يُعرف باسم وثيقة المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية (documento Conpes)) سيُسترشد به في توجيه عمل عدة حكومات متعاقبة.

18 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة الوطنية المختلطة لشؤون الفلاحين جلسةً استثنائية لمناقشة الإطار التنظيمي لقانون يهدف إلى توفير فرص متكافئة للنساء في المناطق الريفية. واتُفق في الجلسة على آلية لتشجيع مشاركة منظمات النساء الريفيات في صياغة التشريعات ذات الصلة.

19 - وبالرغم مما يمكن أن تحقّقه السلطة القضائية الزراعية المنشأة بموجب اتفاق السلام النهائي في مجال معالجة النزاعات المتعلقة بالأراضي في المناطق الريفية بكولومبيا، فقد تأخر تفعيلها بسبب عدم وضع قانون ينظم عملها. وللكونغرس دور مهم في سن هذا القانون الهام.

20 - واستمر بوتيرة ثابتة التقدمُ المحرز في تسليم الأراضي وتسوية أوضاعها القانونية الرسمية، وهو ما يعكس الأولوية التي توليها الحكومة لهذه المسألة. ووفقا لوزارة الزراعة والتنمية الريفية، تم حتى منتصف آذار/مارس تسليم 579 323 هكتارا، من أصل 3 ملايين هكتار هي المساحة الإجمالية المستهدفة بموجب اتفاق السلام النهائي، إلى الفلاحين والنساء الريفيات والضحايا وحصل 000 86 منهم على سندات ملكية نهائية. وسيتعين بذل المزيد من الجهود لتوفير الأمن القانوني لجميع المستفيدين من تخصيص الأراضي. وتمت رسمياً تسوية الأوضاع القانونية لملكية 572 905 3 هكتارا، أي نسبة 56 في المائة من الرقعة المستهدفة في اتفاق السلام النهائي وقدرها 7 ملايين هكتار، وبموجب هذه العملية جرى الاعتراف رسمياً بملكية الفلاحين وأبناء الشعوب الأصلية للأراضي التي كانوا يحوزونها بالفعل دون سند رسمي بذلك. وتقوم البعثة برصد 30 حالة لتخصيص الأراضي ذات أهمية رمزية من أجل تقييم أثرها على المستفيدين. ولا يزال توافر الدعم الحكومي ضرورياً بغية ضمان إنتاجية الأراضي المعنية وإحداث تحول فعلي في المناطق الريفية.

21 - وجرى، عن طريق البرنامج الخاص لتخصيص الأراضي للمرأة الريفية الذي أُرسي في عام 2024، تسليم 522 1 هكتارا في مقاطعات بوليفار وشمال سانتاندر وسوكري بحلول شباط/فبراير 2026. وتهدف الحكومة إلى تسليم أراض إضافية تبلغ رقعتها 500 2 هكتار بحلول نهاية ولايتها. ومع ذلك، فقد أشار معهد أغوستين كودازي الجغرافي الذي تشرف عليه الحكومة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في تقرير لهما يغطي الفترة ما بين عامي 2015 و 2024، إلى أن النساء يمثلن نسبة 35 في المائة من ملاك الأراضي، وأغلبها من الحيازات الصغيرة، ويواجهن معوقات هيكلية أكبر مثل محدودية سبل الوصول إلى الأسواق والقروض.

22 - ولا تزال المخاطر الأمنية التي يتعرض لها المستفيدون من تخصيص الأراضي تبعث على القلق البالغ. ففي شهر شباط/فبراير، قُتل في مقاطعة ماغدالينا أحد قادة الفلاحين وكان قد حصل قبل مدة وجيزة،

مع حوالي 80 أسرة، على قطعة أرض مساحتها 900 1 هكتار. وقد تلت واقعةُ القتل هذه حادثَ قتل آخر مرتبط بقطعة الأرض نفسها وقع قبل شهرين. وتفيد التقارير بأن أغلب المستفيدين المتبقين غادروا المنطقة. ولا تزال التحقيقات جارية بيد أن هذه الحالة سلّطت الضوء على التداعيات الأمنية لعمليات تخصيص الأراضي وعلى ضرورة تعزيز التنسيق على مستوى الدولة من أجل حماية المستفيدين من المخاطر المرتبطة بها وتخفيف وطأتها عليهم. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأراضي المتنازع عليها التي كانت في السابق في حيازة إدارة الأصول الخاصة، وهي الكيان المعهود إليه بإدارة الأصول المُصادَرة من جهات إجرامية. وتواصل البعثة تعاونها النشط بشأن هذه المسألة مع مكتب أمينة المظالم وكيانات أخرى.

23 - وينص اتفاق السلام النهائي على تسريع وتيرة إعادة الأراضي، وهي عمليةٌ تستند إلى قانون الضحايا وإعادة الأراضي إلى مالكيها لعام 2011 وتهدف إلى إنصاف الضحايا الذين أُجبروا على هجر أراضيهم خلال النزاع. وقد حصلت وحدةُ إعادة الأراضي، وهي الكيان الحكومي المسؤول عن تحويل القضايا ذات الصلة إلى المحاكم المختصة بردّ الأراضي، على أحكام قضائية لصالحها بشأن 000 435 هكتار خلال فترة ولاية الحكومة الحالية. وبذلك يصل المجموع التراكمي لمساحة الأراضي التي قضت المحاكم بردها منذ عام 2011 إلى ما يزيد على 000 000 1 هكتار. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتسريع تلك العمليات وإنجاز المتأخر منها، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتنفيذ كافة المؤسسات لأحكام رد الأراضي تنفيذاً فعالاً، فضلاً عن تحديات مرتبطة بالأوضاع الأمنية في الأقاليم. وفي ضوء ذلك، سيصعُب بالوتيرة الحالية تحقيق الهدف المتمثل في إعادة الأراضي إلى جميع الضحايا بحلول عام 2031، وهو موعد انتهاء سريان القانون، نظراً لضخامة رقعة الأراضي التي نُزعت ملكيتها من أيدي أصحابها خلال النزاع.

24 - وتظل البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي الوسيلةَ الرئيسية لتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي في مناطق النزاع. وقد سُن في شهر شباط/فبراير تشريع لتمديد فترة تنفيذها حتى عام 2037، مما يعكس توافقاً سياسياً واسعاً على أهمية تعزيز التنمية على المدى البعيد ويهيئ فرصة جديدة لتسريع وتيرة الاستثمار في هذه المناطق. ووفقاً لوكالة تنمية الأقاليم، كان حجم الاستثمار في هذه البرامج الإنمائية كبيراً، حيث بلغ 8,8 بلايين دولار منذ توقيع اتفاق السلام النهائي. ولم يتحقق مع ذلك سوى قدرٍ محدود من التقدم في تنفيذ المشاريع العميقة الأثر التي أولتها الحكومةُ الأولوية في كل منطقة من المناطق الست عشرة المشمولة بالبرامج الإنمائية. وفي تقريرٍ للجنة المعنية بمتابعة توصيات لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار أُعد بشأن الفترة بين عامي 2016 و 2025 وعُرض في شهر شباط/فبراير، أُفيد بأن المشاريع المشمولة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي نُفذت بمعدل إجمالي بلغ 46 في المائة وبأن البلديات المعنية شهدت تراجعاً في معدلات الفقر المتعدد الأبعاد حيث انخفض من 39,8 في المائة إلى 23,7 في المائة في الفترة من عام 2018 إلى عام 2023.

25 - وأُنشئت لجان توجيهية تضم السلطات والمجتمعات المحلية في إطار المواثيق الإقليمية الأربعة الموقّعة حتى الآن، والتي تغطي كاتاتومبو وكاوكا وتشوكو ونارينيو، وذلك لتسريع وتيرة الاستثمار في المناطق التي تُنفذ فيها البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي. وعُقد، في شهر كانون الثاني/يناير، اجتماعٌ للجنة التوجيهية الخاصة بميثاق كاتاتومبو، وهو أول ميثاق تم توقيعه، وأعلنت اللجنة خلاله عن استثمارات تصل قيمتها إلى بليون دولار من المقرر توظيفها في مجال البنية التحتية للطرق وفي التعليم والصحة.

26 - وظل تنفيذ الخطط الوطنية الست عشرة للإصلاح الريفي متفاوتاً، وهذه الخطط هي الإطار الذي أرسي بموجب اتفاق السلام النهائي بهدف الحدّ من الفقر وسد الثغرات في البنى التحتية والتنمية في المناطق

الريفية. ووفقاً لدائرة التخطيط الوطنية، بلغ التقدم أعلى درجاته في الخطط المتعلقة بالكهربة والربط الإلكتروني والاقتصاد التضامني. وسجلت الخطط المتعلقة بالتسوية الواسعة النطاق للأوضاع الرسمية لملكية الأراضي وتلك المتعلقة بالري وبالتسويق التجاري أقل قدر من التقدم. ومنذ بدء تنفيذ الخطة الوطنية للصحة الريفية، نُشر 643 3 فريقا صحيا في 397 بلدية، كما تم تزويد 204 بلديات ببنى تحتية ومعدات مرتبطة بقطاع الصحة. وخصصت وزارة النقل موارد إضافية للخطة الوطنية للطرق الرامية إلى تحقيق التكامل بين المناطق، وهي موارد ضرورية لتعزيز الاقتصادات المحلية من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وخفض تكاليف الغذاء. وأفادت الوزارة بأنها قامت بشق أو تحسين طرق فرعية طولها 283 30 كيلومتراً في 866 بلدية منذ اعتماد الخطة في عام 2018.

*إعادة الإدماج*

27 - بعد مرور ما يقرب من 10 سنوات على إلقاء السلاح، لا يزال المقاتلون السابقون في مختلف أنحاء كولومبيا يواصلون مساراتهم الشخصية والجماعية نحو السلام، حيث يسعون جاهدين رغم التحديات الكبرى التي يواجهونها إلى تهيئة حياة جديدة ومستقبل جديد مُثمرَيْن لأنفسهم ولأسرهم، مستنِدين في ذلك إلى وعود الدعم التي نص عليها اتفاق السلام النهائي. وتظل الجهود الشاملة والمستدامة لإعادة الإدماج عاملاً جوهرياً في إنجاح عملية السلام هذه أو أي عملية مماثلة، باعتبارها جزءا من تعزيز المصالحة ومنع تجدد النزاع. وقد وضعت الحكومة إطاراً شاملاً من شأنه أن يوجه مسار الجهود المقبلة ويحقق تقدما مبنياً على أسس مستقرة وأن يضمن نتائج دائمة.

28 - وحتى 28 شباط/فبراير، كان هناك 031 11 مقاتلاً سابقاً (منهم 011 3 امرأة) لا يزالون يشاركون في البرنامج الشامل لإعادة الإدماج، من أصل أكثر من 000 13 انضموا إلى عملية إعادة الإدماج بعد توقيع اتفاق السلام النهائي. وتقود هذا البرنامج، الذي أُنشئ في عام 2024، الوكالةُ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع. ويُعهد إلى المشاركين في البرنامج بمسؤولية وضع خطط إعادة إدماجهم بأنفسهم، ومعظم الخطط قيد التنفيذ الآن. وكانت أولوياتهم تشمل الحصول على معاشات تقاعدية، ومحل للسكنى، وأراض، ودعم نفسي، وتدريب مهني يؤهلهم للالتحاق بالعمل. ومقارنة بهذه الخطط الفردية، لم يُحرز حتى الآن تقدم يُذكر في وضع خطط إعادة الإدماج الجماعية.

29 - وواصل المجلس الوطني لإعادة الإدماج القيام بدوره باعتباره الآلية الرئيسية للتنسيق والمتابعة بين الحكومة والمقاتلين السابقين، بدعم وتعاون استراتيجيين من جانب البعثة. وفي شهر شباط/فبراير، حدّد المجلس أولوياته لعام 2026 وركّز فيها على تحسين فرص الحصول على الأراضي والمساكن، وزيادة استدامة المشاريع الإنتاجية، وتعزيز أمن المقاتلين السابقين. وشدّدت البعثة على ضرورة تكثيف الدعم المقدّم إلى المقاتلين السابقين الموجودين خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج - ونسبتهم الآن 85 في المائة من المجموع - وعلى الحاجة إلى تحسين الاستدامة الاقتصادية للمشاريع الجماعية والفردية، مع التركيز على الاستقلال المالي للمرأة.

30 - ولا يزال الحصول على الأرض والمسكن يشكل عاملاً حاسماً بالنسبة للمقاتلين السابقين الذين يسعون إلى الاستقرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تخصيص رقعة إضافية من الأراضي مساحتها 212,5 هكتاراً للتعاونيات العاملة في مقاطعتي بايي ديل كاوكا وتوليما لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية، وهو ما رفع مجموع المساحة التراكمية للأراضي التي تم تسليمها لأغراض إعادة الإدماج إلى 859 18

هكتاراً منذ توقيع اتفاق السلام النهائي. وفي إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج، التزمت الوكالة الوطنية للأراضي بتسليم 100 قطعة أرض بحلول نهاية ولاية الحكومة الحالية، وقد سلمت حتى الآن 63 قطعة.

31 - ومن بين المناطق الإقليمية المتبقية المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج، وعددها 22 منطقة، تمت تسوية الأوضاع الرسمية لملكية الأراضي في 19 منطقة. واستمرت الصعوبات التي تكتنف عملية تحديد قطع الأراضي المتاحة والمناسبة التي يمكن منحها للمقاتلين السابقين الذين يعيشون في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في كل من بوتومايو وتشوكو وتوليما. ومن شأن ملكية الأراضي أن تؤثر إيجاباً على قدرتهم على الاستقرار والانخراط في مشاريع لكسب الرزق بصورة مستدامة، وأن تُوفي بتعهد الحكومة بتسوية الأوضاع الرسمية لحيازة الأراضي في جميع المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

32 - وفي ضوء التوترات المستمرة بين الجماعات المسلحة في كاتاتومبو، جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير نقل 12 مقاتلاً سابقاً و 16 من أفراد أسرهم بأمان من منطقة تيبو الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج إلى منطقة كوكوتا الريفية، وذلك بدعم من الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ومكتب أمينة المظالم والبعثة التي كانت ترصد أوضاعهم عن كثب طوال الأشهر السابقة. وجرى توفير أماكن إيواء للطوارئ ريثما يُنتهي من بناء 71 وحدة سكنية. وفي حين يُتوقع أن تؤدي عملية إعادة التوطين إلى استقرار الأوضاع بالنسبة لهذه المجموعة وأن تدعم حصولها بيسر على الخدمات الأساسية، لا تزال هناك شواغل بشأن أمن 12 مقاتلاً سابقاً لا يزالون موجودين في تيبو مع أسرهم وبشأن استمرارية الخدمات المقدمة إليهم.

33 - وأفادت الحكومة بأنها حشدت ما يقرب من 43 مليون دولار لتحقيق هدفها المتمثل في النهوض بأعمال بناء أكثر من 600 1 وحدة لإيواء المقاتلين السابقين بحلول نهاية ولاية الحكومة الحالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُلمت 109 وحدات سكنية في منطقة أكاسياس الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج (مقاطعة ميتا). ولا يزال جانب كبير من الوحدات التي تم تسليمها في أيلول/سبتمبر 2025 في منطقة كالدونو الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج بمقاطعة كاوكا، وعددها 140 وحدة، شاغراً بسبب انعدام الأمن والمسائل المتعلقة بتوفير الخدمات. ولما كان ما يقرب من 40 في المائة من المقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، الذين يناهز عددهم الـ 500 9، يعيشون في مناطق حضرية، وبخاصة في بوغوتا وميديين وكالي، فسيتعيّن على الحكومة توفير حلول سكنية لدعم إعادة إدماجهم في الحضر.

34 - واستمرت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع في تنفيذ استراتيجيتها لعام 2024 بغية ضمان استدامة المشاريع الإنتاجية الجماعية. وتتضمن الاستراتيجية عدة عوامل رئيسية مثل إمكانية الحصول على الأراضي وتوفير المساعدة التقنية والأمن، وقد حصلت على قدر لا بأس به من التمويل الحكومي في عام 2025. بيد أن التنفيذ لا يزال في مراحله المبكرة. وحتى شهر شباط/فبراير، كانت التعاونيات ورابطات المقاتلين السابقين قد قدّمت 137 طلباً للحصول على دعم من الوكالة. واعتُمدت خطط الاستدامة لعدد 52 طلباً، منها خمسة مخصصة لمشاريع تقود أغلبها نساء. والتعاونيات التي ووفِق على الخطط الخاصة بها تضم ما مجموعه 680 1 مقاتلاً سابقاً. واستمرت البعثة في العمل مع التعاونيات على المستوى المحلي ومع غيرها من الجهات صاحبة المصلحة لمساعدتها على تعزيز استقلالها الاقتصادي وقدرتها على الوصول إلى الأسواق والائتمان، مع القيام برصد السياق الأمني الذي تعمل فيه هذه التعاونيات عن كثب.

35 - وظلت إمكانية الحصول على فرص العمل تشكل عاملاً حاسماً في تيسير إعادة الإدماج الاقتصادي المستدام. وقد واصلت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع تنفيذ استراتيجية أطلقتها في تموز/يوليه 2025 بهدف تزويد نحو 700 مقاتل سابق بالتدريب والمشورة بشأن البحث عن فرص العمل والنفاذ إلى سوقه.

36 - وتظل سبل العيش المستدامة هدفاً بعيد المنال بالنسبة للكثير من المقاتلين السابقين الذين لا يزالون لذلك يعتبرون البدل الشهري الذي يتلقونه جد ضروري، وهو مُحدَّد بنسبة 90 في المائة من الحد الأدنى للأجور وكان المفترض في بادئ الأمر أن يكون إجراء مؤقتا. وفي شهر شباط/فبراير، وفي ظل ضيق الموارد المالية، قررت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع وقفَ صرف البدل الشهري للمقاتلين السابقين الذين لديهم دخل رسمي؛ وهو قرار يؤثر على ما يقرب من 800 2 مقاتل سابق. ولقي هذا الإجراء معارضةً من جانب المقاتلين السابقين الذين احتجوا بأنه يمكن أن يُضعِف مشاريع كسب الرزق التي يديرونها، وهي هشة أصلاً، وأن يثبط مساعي الالتحاق بالعمالة الرسمية. وبعد التواصل والحوار، بدعم من البعثة، أبقت الوكالة على إعانةٍ غذائية للمقاتلين السابقين الذين لا يكسبون سوى ما يوازي الحد الأدنى للأجور أو أقل، وهو ما استفاد منه 567 فردا. ولئن كان هذا الإجراء قد خفف جزئياً من الشواغل الناجمة عن التغير الذي أثر على البدل الشهري، فلا تزال هناك بوجه عام تحديات كبيرة تكتنف ضمان إعادة إدماج اقتصادية مستدامة.

37 - وواصلت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، في إطار استراتيجيتها لإعادة الإدماج المجتمعي، تشجيعَ الحوار بين المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين، بهدف إشراك قرابة 000 2 شخص في 33 بلدية لا يزال الوصم شائعا فيها. وقد حضرت البعثة جلساتِ الحوار من أجل دعم المشاركة الآمنة لأفراد المجتمع المحلي في السياقات الأمنية المعقدة.

38 - وكانت انتخابات الكونغرس التي جرت في شهر آذار/مارس هي الانتخابات الأولى منذ توقيع اتفاق السلام النهائي التي يكون فيها حزبُ "كومونيس" مطالَباً بالتنافس مع سائر الأحزاب وعلى قدم المساواة معها للفوز بمقاعد في الكونغرس ونيل الحد الأدنى من الأصوات الذي يمكنه من الاحتفاظ بمركزه القانوني. وقد أيّد الحزبُ 10 مرشحين من المقاتلين السابقين، من بينهم 3 نساء، في إطار تحالف يساري مع حركات سياسية أخرى. وحصل التحالف الذي خاض الحزبُ الانتخابات في إطاره على أكثر من 000 114 صوت، لكن هذا العدد كان أقل من العتبة الدنيا المطلوبة للاحتفاظ بمركزه القانوني وهي 000 500 صوت. وفضل أربعة مقاتلين سابقين آخرين، من بينهم امرأة، الترشح تحت راية أحزاب أخرى، إلا أن التوفيق لم يحالفهم.

39 - ويعد تمكين المقاتلين السابقين من المشاركة في الحياة السياسية عنصراً أساسياً من عناصر اتفاق السلام النهائي، ولا يزال أمراً محورياً بالنسبة لاندماجهم في المجتمع مرة أخرى. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، احتفظت البعثة بصلات تنسيق وثيقة مع هيئة السجل المدني الوطني والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع سعياً منها إلى تحديد العقبات التي تؤثر على قدرة المقاتلين السابقين على التصويت وتذليل هذه العقبات والتخفيف من آثارها، ولم يُبلغ إلا بعدد قليل من الحالات يوم انعقاد الانتخابات. وأولى اهتمام خاص للنازحين لأسباب أمنية.

*الضمانات الأمنية*

40 - على الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ أحكام اتفاق السلام النهائي المتعلقة بالضمانات الأمنية، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار التحديات الأمنية التي واجهها المقاتلون السابقون والمجتمعات

المحلية والقادة السياسيون والاجتماعيون. فقد تواصل العنف، بما في ذلك القتل والتهجير القسري، في المناطق المتضررة من النزاع في عدة مقاطعات، وسط اشتباكات بين الجماعات المسلحة غير القانونية. ولا تزال الاقتصادات غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات والتعدين غير القانوني، تشكّل مسببات رئيسية للعنف في هذه المناطق. وطرح مكتبُ الادعاء العام استراتيجيات للملاحقة الجنائية تعالج الظواهر الإجرامية، في حين عزّز مكتبُ أمينة المظالم قدراته في مجالي الإنذار المبكر ورصد المخاطر. وجرى، بدعم من البعثة، تفعيل آليات الحماية المنصوص عليها في اتفاق السلام النهائي من أجل التصدي للمخاطر الناشئة. وفي الوقت نفسه، ظل التقدم المحرز في تفعيل السياسة العامة الرامية إلى تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والتنظيمات الإجرامية محدوداً، نظراً لاستمرار الصعوبات المتعلقة بالتنسيق بين المؤسسات المعنية.

41 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقّقت البعثة من مقتل أربعة مقاتلين سابقين - أحدهم كولومبي منحدر من أصل أفريقي - في مقاطعات بوتومايو وكاكيتا وهويلا وكاوكا، ومن تسع محاولات قتل (بما في ذلك محاولة لقتل امرأة ومحاولتان أخريان لقتل رجلين من أبناء الشعوب الأصلية). وقد زادت هذه الحوادث من عدد القتلى الذين سقطوا منذ توقيع اتفاق السلام النهائي ليصل إلى 491 شخصاً (من بينهم 12 امرأة، و 64 من أبناء الشعوب الأصلية، و 59 كولومبياً من أصل أفريقي)، وبلغ العدد الإجمالي لضحايا محاولات القتل 179 شخصاً (من بينهم 20 من أبناء الشعوب الأصلية و 17 كولومبياً منحدراً من أصل أفريقي؛ و 18 امرأة) في حين اعتُبر 57 شخصاً في عداد المفقودين (من بينهم امرأة). وزادت أيضاً الحوادث الأمنية، مثل التهديدات وحالات النزوح القسري ومحاولات قتل مقاتلين سابقين في مقاطعتي هويلا وميتا، مما يؤكد الحاجة إلى استجابة مؤسسية سريعة ووقائية. وأُجلي ثلاثة مقاتلين سابقين وخمسة من أفراد أسرهم، بدعم من البعثة، في إطار الخطة الاستراتيجية لأمن وحماية المقاتلين السابقين التي وُضعت بموجب أحكام اتفاق السلام النهائي.

42 - واستمرت المواجهات المسلحة في المناطق التي طالما تضررت من النزاع بما فيها أنتيوكيا، وأراوكا، وبوليفار، وكاكيتا، وكاوكا، وسيزار، وغوافياري، ولاغواخيرا، وشمال سانتاندر. وتصاعدت أعمال العنف بين الجماعات المسلحة في شهر كانون الثاني/يناير إذ عُثر على 26 جثة، من بينها جثث 4 أطفال من شعب ناسا الأصلي، على جانب أحد الطرق في منطقة من مقاطعة غوافياري تشهد نزاعاً بين هيئة الأركان العامة للتكتلات والجبهات وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ولا يزال التحقيق جارياً في هذه الواقعة.

43 - وفي الفترة بين 27 كانون الأول/ديسمبر و 20 آذار/مارس، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوقوع نزوح جماعي قسري لما عدده 404 8 أشخاص وباحتجاز 039 23 شخصاً في 26 بلدية تقع في ثماني مقاطعات، وبأن نسبة 11 في المائة من الضحايا من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وكانت الأسباب الرئيسية لهاتين الواقعتين مرتبطةً بوجود جماعات مسلحة غير قانونية وبحدوث اشتباكات فيما بينها. وخلال هذه الفترة، اعتمدت الحكومة سياسةً وطنية مدتها عشر سنوات لتوفير حلول دائمة لضحايا النزوح القسري، وجرى تكريسها في صك وطني مخصص لتخطيط السياسات (يُعرف باسم "documento Conpes").

44 - وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 24 ادعاءً (22 منها قيد التحقق من صحتها وادعاءان ارتئي أنهما يفتقران إلى أدلة قاطعة) بقتل مدافعين عن حقوق الإنسان (4 نساء و 18 رجلاً)، منهم

3 من أبناء الشعوب الأصلية وكولومبيان منحدران من أصل أفريقي و 8 فلاحين. وتلقت المفوضية أيضا 32 ادعاءً بوقوع مذابح (تم التحقق من 3 منها، وتبيّن أنها أسفرت عن سقوط 11 ضحية: 9 رجال وطفلان).

45 - وأصدر مكتب أمينة المظالم، في شهر شباط/فبراير، تقريراً كان بمثابة متابعة للإنذار المبكر الذي أطلقه المكتب بشأن الانتخابات في أيلول/سبتمبر 2025. وأبرز المكتب في تقريره أن عدد البلديات التي يتعين إيلاؤها عناية قد ازداد بسبب الافتقار إلى استجابة مؤسسية وقائية وضعف التنسيق. وأشار المكتب أيضا إلى أن النساء، بمن فيهن القائدات المجتمعيات أو السياسيات، لا يزلن يواجهن مخاطر عالية بسبب العنف المسلح والتمييز الجنساني، ولا يزال نقص تمثيلهن وتعرضهن للاعتداءات الجنسانية من الشواغل الرئيسية. وأوصى المكتب بمزيد من الاتساق في الجهود الجارية لتأمين الانتخابات، بما في ذلك الجهود التي تُبذل بموجب اتفاق السلام النهائي لهذه الأغراض، مثل النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي. ويهدف هذا النظام إلى تعزيز نهج كلي للأمن، بما يشمل الجوانب المتعلقة بآليات الوقاية والحماية لفائدة المسؤولين المنتخبين وأفراد المعارضة والقيادات المجتمعية.

46 - وجرت معالجة الاحتياجات الأمنية المحدَّدة للمقاتلين السابقين وأعضاء حزب "كومونيس"، قبل الانتخابات وأثناءها، عن طريق جلسات مخصصة لذلك عقدتها الآلية الثلاثية للحماية والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي بتيسير من البعثة. وتعاونت البعثة أيضا مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالاستعدادات على المستوى المحلي، وقامت برصد الأوضاع الأمنية يوم انعقاد الانتخابات عبر مراكز القيادة الموحدة المشتركة بين المؤسسات التي أُنشئت في شتى أنحاء البلد. ولم يُبلِغ المقاتلون السابقون عن وقوع أي حوادث أمنية ذات أهمية يوم انعقاد الانتخابات.

47 - وفي السياسة العامة الرامية إلى تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والتنظيمات الإجرامية، التي نص عليها اتفاق السلام النهائي واعتُمدت في عام 2024 برعاية اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، أُرسي نهجٌ شامل لمكافحة العنف المسلح في كولومبيا. ويراد بهذه السياسة استهداف الهياكل والتنظيمات الإجرامية، بما في ذلك الشبكات المالية والاقتصادات غير المشروعة التي تدعم أنشطتها؛ ومعالجة الأسباب الهيكلية للجريمة، بسبل منها التركيز على منع نشأة جماعات جديدة؛ وتعزيز الدولة من خلال زيادة حضور المؤسسات العسكرية والمدنية في المناطق المتضررة من النزاع. وتحث البعثة على أن تعقد اللجنة الوطنية اجتماعاتٍ رفيعة المستوى بوتيرة أكبر من أجل المضي قدما بتنفيذ السياسة التي لا يزال العمل بها محدود النطاق. وتواصل البعثة أيضا دعم أعمال اللجنة على الصعيد التقني. وتحت قيادة مكتب الادعاء العام، أُعطيت الأولوية لمكافحة ظواهر إجرامية محدّدة في المناطق الثلاث التي اختارتها اللجنة في عام 2024 لكي تنفّذ فيها مشاريعها التجريبية المتعلقة بتنفيذ هذه السياسة. وكانت الظواهر المستهدفة هي تجنيد الأطفال في شمال كاوكا وكاتاتومبو، والتعدين غير القانوني في ماغدالينا ميديو - جنوب بوليفار، وشبكات غسل الأموال على الصعيد الوطني.

48 - وفي أعقاب تعيين المدير الجديد لوحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب الادعاء العام في شهر كانون الأول/ديسمبر، أُعطيت الأولوية لتناول الظواهر الإجرامية التي تؤثر على المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية، بما في ذلك التهديدات والجرائم التي تستهدف النساء على وجه التحديد. وفي حين اتُخذت إجراءات قانونية ضد كبار قادة الجماعات المسلحة غير القانونية المتورطين في إزالة الغابات وتجنيد الأطفال، يظل التركيز بالتزامن مع ذلك على من كانوا العقل المدبر وعلى القادة من المستوى الأوسط أمراً ضرورياً للحد بشكل فعال من أنشطة الشبكات الإجرامية.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت البعثة عقد اجتماعات مائدة مستديرة ثلاثية مع وحدة التحقيقات الخاصة والمقاتلين السابقين في مقاطعات أراوكا، وكاوكا، وهويلا، ونارينيو، وشمال سانتاندر. وقد عُقدت هذه الاجتماعات في إطار الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتحسين تحليل المخاطر في التحقيقات الجارية بشأن الاعتداءات على المقاتلين السابقين.

50 - وأصدر مكتبُ أمينة المظالم خلال هذه الفترة إنذارات مبكرة بشأن بلديات تقع في عشر مقاطعات، أوضَح فيها المخاطر التي تتهدد المجتمعات المحلية جراء وجود جماعات أو جهات فاعلة مسلحة غير قانونية. وبدأت اللجنةُ المشتركة بين القطاعات للتحرك السريع استجابةً للإنذارات المبكرة، وهي آلية تنسيق مشتركة بين المؤسسات تقودها وزارة الداخلية وتعمل على معالجة الإنذارات المبكرة الصادرة عن مكتب أمينة المظالم، في تطبيق منهجيةٍ جديدة وضعتها بدعم من البعثة من أجل تحسين الاستجابة المؤسسية (S/2025/849، الفقرة 50).

51 - وفي كانون الثاني/يناير، أعرب حزب "كومونيس" عن شواغل بشأن عملية لإعادة هيكلة الوحدة الوطنية للحماية تقوم بها الحكومة، معتبراً أنها تؤثر على سير عمل المديرية الفرعية المتخصصة للأمن والحماية التي أنشئت بموجب اتفاق السلام النهائي لتلبية الاحتياجات المحدّدة للمقاتلين السابقين. وتعمل البعثة على تيسير الحوار بين الأطراف حفظاً لولاية المديرية الفرعية من الحيد عن روح اتفاق السلام النهائي. وفي الوقت نفسه، اتخذ حزب "كومونيس" إجراءات قانونية للمطالبة بإبطال التدبير الذي اتخذته الحكومة.

52 - وخصصت الحكومة نحو 1,2 مليون دولار للتعجيل بتنفيذ الآليات الرئيسية للأمن والحماية في عام 2026، استجابةً لحكم المحكمة الدستورية الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2025 في إطار متابعة المحكمة لإعلانها الصادر في عام 2022 بشأن عدم دستورية الأوضاع فيما يتعلق بأمن المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وبناءً على طلب الحكومة، قدمت البعثة المشورة بشأن تحديد الأولويات ذات الصلة من أجل تخصيص الأموال على المستوى المحلي، ومن أمثلتها دعم إجلاء المقاتلين السابقين الذين يواجهون خطراً داهماً وسيرِ عمل الآليات الثلاثية للحماية والأمن.

*المسائل الجنسانية*

53 - ظل الإطار المعياري للأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية الواردة في اتفاق السلام النهائي وفي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يشكّل أساساً متيناً لتنفيذها. وقد أُحرز خلال هذه الفترة قدر من التقدم في تشجيع مشاركة المرأة في جهود الإصلاح الريفي (انظر الفقرة 18) وتحقيق المقاتلات السابقات الاستقلال الاقتصادي في سياق عملية إعادة الإدماج.

54 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدعم من البعثة، في إنجاز مشاريع تهدف إلى تعزيز 16 مبادرة إنتاجية تقودها مقاتلات سابقات (نحو 150 مستفيدة) في كاكيتا وكاوكا وهويلا وتوليما وأنتيوكيا والمنطقة الكاريبية. وأسهمت هذه المبادرات، التي تركز على السياحة الزراعية وصناعة الملابس، في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للنساء وتوفير فرص العمل لهن، كما قللت من الوصم ووطدت التعاون مع المجتمعات المحلية وساهمت في جهود المصالحة.

55 - ومع ذلك، فقد كان التقدم بوجه عام متفاوتاً ولا تزال هناك تحديات تعترض مشاركة المرأة في تنفيذ أدوات رئيسية تتعلق بالمسائل الجنسانية وبناء السلام. فنتيجة لضيق التمويل والمخاطر الأمنية التي تواجهها

القيادات النسائية في عدة مناطق، لم يتمكن المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية من إجراء الانتخابات اللازمة لاختيار ممثلاته الست عشرة اللاتي يُخترن عادةً من خلال منتديات إقليمية تشاركية تُعقد مع المنظمات النسائية. ورغم أن الجهود جاريةٌ لمعالجة هذه الحالة، فقد أضعف ذلك قدرةَ تلك الآلية الرقابية المكلفة برصد تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية الواردة في اتفاق السلام النهائي. ولم يجرِ بعد تحديد آلية رسمية للتعاون مع المجتمع المدني على تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، على الرغم من إمهال الحكومة مدة أربعة أشهر لوضع اختصاصات الآلية واختيار أعضائها وذلك وفق ما نص عليه المرسوم الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 الذي أرسى خطة العمل الوطنية.

56 - ولم تكن الاستمراريةُ المؤسسية واضحةً فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية الواردة في اتفاق السلام النهائي وخطة العمل الوطنية حيث إن المركز القانوني لوزارة المساواة والإنصاف، وهي أحد الكيانات الرئيسية المسؤولة حالياً عن هذه الحقيبة، لم يتقرر بعد. وقد قررت المحكمة الدستورية في عام 2022 أن يكون شهر آب/أغسطس 2026 الموعد النهائي لتسوية المسألة.

57 - وفي ظل هذه الظروف، عملت البعثة بشكل فاعل مع النظراء الوطنيين والجهات الفاعلة الدولية على تعزيز الآليات المؤسسية لضمان استمرارية تطبيق الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية وتحسين مشاركة المرأة في مساعي إحلال السلام.

58 - وفي شهر شباط/فبراير، قدمت البعثة وشركاء دوليون آخرون دعماً نشطاً لتحالف من المنظمات النسائية تشكّل في أوائل عام 2025 في أعقاب الأزمة التي وقعت في كاتاتومبو، وذلك عن طريق تيسير زيارة قُطرية قامت بها آلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا، وهي هيئة الرصد التابعة لمنظمة الدول الأمريكية المعنية باتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه. وخلال الزيارة، تلقت آليةُ المتابعة تقارير تفيد بأن النساء في هذه المنطقة يواجهن مخاطر العنف الجنسي والاتجار والتجنيد القسري. وأصدرت الآلية لاحقاً توصيات تهدف إلى ضمان مراعاة المؤسسات بالقدر الكافي الاحتياجاتِ الخاصة بالمرأة في إطار الاستجابة للأزمة، وإلى تحسين تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية التي أتت في اتفاق السلام النهائي.

## رابعا - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري

59 - واصل فريق الأمم المتحدة القُطري دعم تنفيذ اتفاق السلام النهائي في عدة مجالات ذات أولوية في إطار تنسيق وثيق مع البعثة. ففيما يتعلق بالإصلاح الريفي الشامل، ساهم الفريق القُطري في المبادرات المتصلة بالبرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي؛ وفي الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة المنظمات النسائية في مشاريع البنى التحتية لرعاية الطفل في مقاطعة كاكيتا؛ وفي إشراك منظمات الفلاحين في اللجان البلدية للإصلاح الزراعي التابعة للحكومة في مقاطعة سانتاندر. وفيما يخص إعادة الإدماج، قدم الفريق القُطري الدعم لمبادرات إنتاجية ريفية، بعضها تقوده نساء، في كل من أنتيوكيا وكاكيتا وكاوكا وهويلا وتوليما.

60 - وفيما يتصل بالعدالة الانتقالية، قدّم الفريق القُطري مشورة الخبراء وخدمات بناء القدرات بهدف تعزيز الاستراتيجيات القانونية وتشجيع مشاركة ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني، لا سيما في القضية رقم 11 المعروضة على الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والتي تتناول العنف الإنجابي

والجنسي والجنساني والعنف القائم على التحيز. وزوّد الفريق القطري الجهاز القضائي الخاص بالمساعدة التقنية في ميداني المنهجيات التحليلية وإدارة البيانات. ويسَّر الفريق القُطري حصول الأفراد المشاركين في إجراءات الجهاز القضائي الخاص على المساعدة النفسية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، دعم الفريق القُطري إعداد المشاريع وتنفيذها المبكر في إطار الأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص، بما في ذلك من خلال مواصلة العمل في مشروع للإجراءات المتعلقة بالألغام يشارك فيه أعضاء سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

61 - واختُتمت في شهر كانون الأول/ديسمبر العملية التشاورية التي انعقدت لصياغة خطة العمل الوطنية الأولى التي تضعها كولومبيا بشأن قرار مجلس الأمن 2250 (2015) عن الشباب والسلام والأمن. وقد انطوت العملية، التي قادتها وزارة الشؤون الخارجية ووزارة المساواة والإنصاف بدعم من الفريق القُطري والبعثة، على تنظيم أكثر من 25 منتدى مع قيادات ومنظمات شبابية في شتى أنحاء البلد، فضلاً عن إجراء حوارات رقمية مع القيادات الشبابية، وذلك بمساعدة من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. ومن المتوقع أن تُعتمد خطة العمل في الربع الثاني من عام 2026.

62 - وفيما يتصل بتمويل السلام، خصص الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء مبلغ 7,5 ملايين دولار لدعم تنفيذ اتفاق السلام النهائي من خلال مبادرات تتعلق بحماية المجتمع المدني، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والاستدامة الاقتصادية لفائدة المقاتلين السابقين. وفي الوقت نفسه، قدّم صندوق الغذاء والسلام، الذي يديره برنامج الأغذية العالمي، الدعمَ لمبادرات إنتاج الأغذية لفائدة المقاتلين السابقين والضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

## خامسا - السلوك والانضباط

63 - أنجزت البعثة خطة عملها السنوية الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وعزّزت استراتيجيتها للاتصالات بشأن سياسة المنظمة القائمة على عدم التسامح مطلقاً تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسياستها فيما يتعلق بالسلوك المحظور والغش، وذلك بسبل كان منها عقد التدريبات التذكيرية. ولتحسين إدارة مخاطر الغش، تلقى المسؤولون الإداريون الإقليميون تدريباً موجهاً لهم خصيصا أثناء انعقاد مؤتمرهم السنوي، وحُدّدت المخاطر فيما يتعلق بسوء السلوك وتم إدراجها في إطار الإدارة المركزية للمخاطر المعمول به في البعثة من أجل التخفيف منها بالشكل الملائم. وفي الوقت نفسه، تعاونت البعثة مع فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أجل المشاركة في آلية التنسيق في شمال سانتاندر.

64 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة خمسة ادعاءات بوقوع سوء سلوك جسيم.

## سادسا - ملاحظات

65 - تقف كولومبيا، مع بدء جولتها للانتخابات الوطنية، عند منعطف سياسي حاسم. ولربما تكون هذه هي اللحظة المواتية لتسليط الضوء على الأثر التاريخي الذي أحدثه اتفاق السلام النهائي من حيث توسيع ساحة العمل الديمقراطي في البلد منذ عام 2016. فقد كان قرار المقاتلين السابقين إلقاء أسلحتهم من أجل الانخراط في الحياة السياسية لكولومبيا عاملاً مهد الطريق لأجواء أكثر سلاماً يستطيع فيها الكولومبيون اليوم ممارسة حقوقهم الديمقراطية. وعزّز اتفاق السلام النهائي الضماناتِ الممنوحة للمعارضة السياسية وشجع مشاركةً أوسع نطاقاً من جانب المواطنين، مما مكّن شرائح أكثر تنوعاً عانت تاريخياً من الإقصاء من دخول

الساحة السياسية. ومع ذلك، ففي ضوء الاستقطاب والعنف الناجمين عن استمرار النزاع المسلح في البلد، ليس من المبالغة في شيء التأكيد على أهمية الحفاظ على هذه المكاسب.

66 - وإنني أشيد بمشاركة الشعب الكولومبي في انتخاب ممثليه في الكونغرس، كما أثني على السلطات لحسن تنظيمها الانتخابات وبذلها الجهود لضمان بيئة آمنة. ولئن كان التصويت قد جرى في أجواء سلمية إلى حد بعيد، وهو ما يدل على قوة مؤسسات البلد، فإنني ما زلتُ أشعر بالقلق إزاء حوادث العنف التي وقعت خلال الحملة الانتخابية وإزاء النفوذ الذي لا تزال الجماعات المسلحة تتمتع به في المناطق المتضررة من النزاع. وقد كانت المخاطر مرتفعةً بشكل خاص في المناطق الضعيفة التي مُنحت تمثيلاً إضافياً في الكونغرس بموجب اتفاق السلام النهائي. ومع قرب انعقاد الانتخابات الرئاسية، يظل ضمان أمن المرشحين والناخبين أمراً أساسياً. ومن الضروري للغاية أن تتخذ السلطات جميع التدابير اللازمة لضمان سير العملية الانتخابية بشكل منظم. وإني أحث جميع الأطراف المعنية على المساهمة في تهيئة مناخ تُجرى فيه الحملة الانتخابية بشكل يخلو من العنف والوصم، وأرحب بالمبادرة التي يقودها مكتب أمينة المظالم في هذا الصدد.

67 - ولسوف تنتقل قريباً مسؤوليةُ الدولة عن صون وتعزيز الأهداف العامة لاتفاق السلام النهائي إلى حكومة جديدة وكونغرس جديد. والاتفاق، إلى جانب إنهائه أكثر من خمسة عقود من المواجهات المسلحة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، أرسى خريطةَ طريق شاملة لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع، ومن ثم منع نشوبه مرة أخرى. وتهدف أحكام اتفاق السلام النهائي إلى الحد من أوجه اللامساواة التاريخية في توزيع الأراضي، وتوسيع نطاق حضور الدولة بمؤسساتها في المناطق التي طال إهمالها، وإلى توفير بدائل اقتصادية صالحة تغني عن الأنشطة غير القانونية، وتوطيد سيادة القانون. ويتناول الاتفاق أيضا المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في توفير سبل الانتصاف لضحايا النزاع. وقد أُحرز تقدم كبير منذ توقيعه، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فالمجالات التي لم يُنفَّذ فيها اتفاق السلام النهائي بالقدر الكافي هي بالتحديد تلك التي لا تزال تشهد اليوم العديد من المشاكل الحادة. وتحقيق الاستقرار في المناطق التي لا تزال متضررة من النزاع يقتضي تنفيذاً أعمق لاتفاق السلام النهائي.

68 - ويعد الإصلاح الريفي الشامل أمراً جوهرياً إذا أريدت معالجة أوجه اللامساواة التي لا تزال تشعل فتيل النزاع في البلد، حيث إنّ الإصلاحَ يفتح الباب لبدائل اقتصادية قانونية تغني عن زراعة الكوكا وغير ذلك من الاقتصادات غير القانونية. وحيثما تتوافر هذه الفرص ويكون للدولة حضورٌ فعال، يتقلص المجال الذي يمكن أن تنشط فيه الجماعات المسلحة وتمارس اقتصاداتها غير المشروعة. وإنني أرحب بالتقدم الكبير الذي أُحرز في السنوات الأخيرة في مجال تسليم الأراضي والتسوية الرسمية لملكيتها القانونية وإعادتها إلى الفلاحين والضحايا والنساء الريفيات والشعوب الإثنية. كما أشجع على بذل المزيد من الجهود للنهوض بالمناطق الريفية وتوطيد وجود الدولة في كافة أنحاء كولومبيا، بما في ذلك عن طريق الإرساء الفعال للسلطة القضائية الزراعية.

69 - وتستمر عملية إعادة إدماج آلاف الرجال والنساء الذين ألقوا بأسلحتهم وتمضي قُدماً بشكل تدريجي على الرغم من التحديات الكبيرة التي تعترضها. وهم يثابرون، في خضم ظروف أمنية معقدة، على بذل الجهود من أجل الانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد. وتهيئة مسار مستدام يمكّنهم من المضي قدماً في مساعيهم هذه جزءٌ لا يتجزأ من الهدف الأعم المتمثل في منع تكرار النزاع. ولذلك أحث الحكومة على مواصلة التركيز بقوة على تنفيذ سياسات شاملة - بمشاركة فاعلة من المقاتلين السابقين - تضمن لهم إمكانية الحصول على الأراضي والمسكن والخدمات العامة وفرص العمل والفرص الاقتصادية. فاندماج المقاتلين السابقين في المجتمع مجدداً بشكل سلمي ومنتِج أمرٌ محوري لإنجاح اتفاق السلام النهائي والحفاظ على الأمن عموما في البلد.

70 - ولا تزال كولومبيا اليوم تتمتع عموماً بأجواء سلمية بقدر أكبر مما كان عليه حالها في الأعوام الأكثر حرجاً التي سبقت توقيع اتفاق السلام النهائي. بيد أن الأوضاع الأمنية تردت بشكل حاد في بعض المناطق، وذلك بعد أن شهدت تحسناً خلال السنوات الأولى من التنفيذ. ويوفر اتفاق السلام النهائي إطاراً شاملاً لمعالجة العديد من هذه التحديات المستمرة ويشكّل عنصراً رئيسياً في استراتيجية أمنية شاملة. وتركّز أحكامه على الوقاية والحماية وتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والتنظيمات الإجرامية، إلى جانب التصدي لمشكلة المخدرات غير المشروعة. وإنني أشجع الحكومة بشدة على العمل من أجل التنفيذ السريع والكامل لهذه التدابير، وأحث المؤسساتِ الحكومية المعنية على ضمان حماية المجتمعات المحلية. وأشير إلى أن الحوار، إذا ما جرى بالتوازي مع استراتيجية أمنية من هذا القبيل، يمكن أن يسهم أيضاً في الحد من العنف. وإني أدعو جميع الجماعات المسلحة إلى التصرف بحسن نية لخدمة قضية السلام، وإلى الوقف الفوري لجميع الأعمال التي تؤدي إلى الإضرار بالسكان المدنيين وتتسبب في معاناتهم. فلا بد أن تنهي هذه الجماعات التجنيد القسري للأطفال وأن تكف كذلك عن ممارسة العنف ضد القيادات النسائية والمقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية الإثنية.

71 - ولا يزال الكولومبيون يبرهنون على صلابة ملحوظة وعزيمة ثابتة في مساعيهم إلى تحقيق السلام على الرغم من التحديات المستمرة التي تواجههم. وإنني أثني على التزامهم هذا وأؤكد مجدداً دعم الأمم المتحدة لهم، معرباً عن أملنا في أن يشهد عام 2026 تقدماً لا ينقطع وأن يجلب إرادةً سياسية متجددة. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية وازدياد تعقُّد الديناميات السياسية، سيكون من الضروري أن يظل الكولومبيون ثابتين على التزامهم بإحلال السلام والأمن وتحقيق الازدهار للجميع.

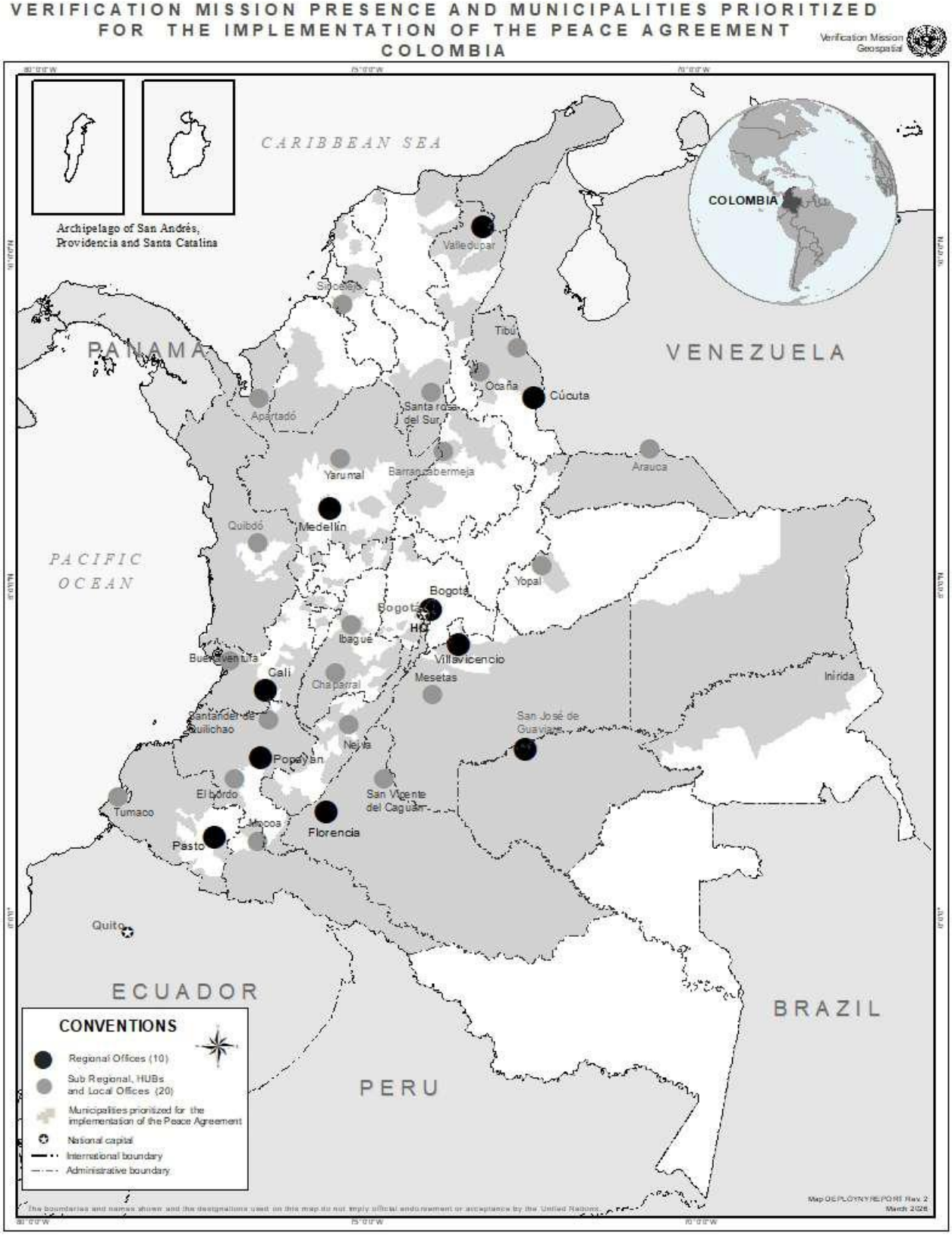
VERIFICATION MISSION PRESENCE AND MUNICIPALITIES PRIORITIZED FOR THE IMPLEMENTATION OF THE PEACE AGREEMENT
COLOMBIA
Verification Mission Geospatial
CARIBBEAN SEA
Archipelago of San Andrés, Providencia and Santa Catalina
COLOMBIA
PANAMA
VENEZUELA
PACIFIC OCEAN
ECUADOR
PERU
BRAZIL
Valledupar
Sincelejo
Tibú
Ocaña
Cúcuta
Apartadó
Santa rosa del Sur
Barrancabermeja
Arauca
Yarumal
Medellín
Quibdó
Yopal
Bogotá
Bogotá HQ
Ibagué
Villavicencio
Buenaventura
Cali
Chaparral
Mesetas
Inírida
Santander de Quilichao
San José de Guaviare
Neiva
Popayán
El Bordo
San Vicente del Caguán
Tumaco
Mocoa
Florencia
Pasto
Quito
CONVENTIONS
Regional Offices (10)
Sub Regional, HUBs and Local Offices (20)
Municipalities prioritized for the implementation of the Peace Agreement
National capital
International boundary
Administrative boundary
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map DEPLOYMENTREPORT Rev.2
March 2026